الجزء الأول: الإطار العام للمحاسبة العمومية

الفصل الأول: ماهية المحاسبة العمومية

1. تعريف المحاسبة العمومية:

يُقصد بالمحاسبة العمومية مجموع القواعد والنصوص القانونية التي تنظم وتبين كيفية مراقبة وتنفيذ الإيرادات والنفقات العامة، ضمن ميزانيات الهيآت الخاضعة للمحاسبة العمومية، بالإضافة إلى الميزانيات الملحقة والحسابات الخاصة. كما تبين التزامات الأعوان المكلفين بتنفيذ الإيرادات والنفقات العمومية، وكيفية مسكهم للحسابات.

2. الهيآت الخاضعة للمحاسبة العمومية:

حددت المادة الأولى من القانون 23-07 المتعلق بالمحاسبة العمومية الهيآت الخاضعة للمحاسبة العمومية في: الدولة، والجماعات المحلية، والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والمؤسسات العمومية للصحة، الأشخاص المعنوية الأخرى المكلفة بتنفيذ كل أو جزء من برنامج الدولة.

3. خصائص المحاسبة العمومية:

تتميز المحاسبة العمومية عن غيرها من المحاسبات خاصة المحاسبة المالية فيما يلي:

- لا تهتم المحاسبة العمومية بالمركز المالي ولا النتيجة المالية للدورة نظرا للطبيعة غير الربحية للهيآت الخاضعة لها؛
- لا تهتم المحاسبة العمومية بالمردودية المالية نظرا لعدم ارتباط الإيرادات بالنفقات في الهيآت الخاضعة لها؛
- المحاسبة العمومية مزيج من القواعد القانونية والتقنية، مع غلبة الجانب القانوني على الجانب التقني.

4. أهداف المحاسبة العمومية:

يسعى المشرع من خلال قانون المحاسبة العمومية لتحقيق مجموعة من الأهداف نذكر أهمها فيما يلي:

- حماية الأموال العمومية من جميع أشكال التلاعب والإهمال والتي تمس سلامة استخدامها، ويُعتبر أهم أهداف المحاسبة العمومية؛
- ضمان احترام ترخيصات الميزانية، من خلال مختلف النصوص القانونية والتنظيمية، التي تؤطر وتبين الإجراءات والالتزامات المفروضة على الأعوان المكلفين بمراقبة وتنفيذ الإيرادات والنفقات العمومية؛
- تحقيق الرشادة في الإنفاق: أي تحقيق الأهداف المرجوة من النفقة وبأقل تكلفة ممكنة.

- توفير المعلومات اللازمة للمساءلة والرقابة واتخاذ القرارات: وهذا من خلال مختلف النصوص القانونية والتقنية التي تحكم كيفية مسك الحسابات لمختلف الأعوان وكذا توفيرها للهيآت الإدارية والرقابية والتشريعة، بما يسمح بتقييم الأداء المالي والإداري لمختلف الأعوان المكلفين بالتنفيذ واتخاذ القرارات الأنسب المترتبة عن المعلومات المتوفرة.

النصوص القانونية للمحاسبة العمومية:

أصدر المشرع الجزائري مجموعة من النصوص القانونية، تُعتبر أساسا للقواعد القانونية الخاصة بالمحاسبة العمومية ويتمثل أهمها في القانون المتعلق بالمحاسبة العمومية والمراسيم التنفيذية المرتبطة به، وهي:

- القانون رقم 23-07 المؤرخ في 21 جوان 2023 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي؛
- المرسوم التنفيذي رقم 24-343 المؤرخ في 14 أكتوبر 2024 يحدد كيفيات تعيين واعتماد المحاسبين العموميين؛
- المرسوم التنفيذي رقم 24-344 المؤرخ في 14 أكتوبر 2024 يحدد إجراءات تسخير الآمرين بالصرف للمحاسبين العموميين؛
- المرسوم التنفيذي رقم 24-345 المؤرخ في 14 أكتوبر 2024 يحدد شروط الأخذ بالمسؤولية المالية للمحاسبين العموميين وإجراءات مراجعة باقي الحساب؛